هوامش عن الحرب العدوانية: بعض المغالطات التمويهية

محمد الحبيب طالب *

■ من المفترض ان القارئ قد تلقى سيلا منهمراً وغزيراً، من التحليلات والوقائع والمعلومات، عن الحرب العدوانية على لبنان العربي الشقيق.

هذه المقالة الموجزة قد لا تزيده شيئا، عما غاص فيه طيلة أيام الحرب، سوى أنها تشدد على وعيه القومي، النقدي، تجاه بعض المغالطات التمويهية، والتي كثر تداولها من قبل أطراف متنوعة، تخدم في مجملها وفي مفرداتها ما كان يريده العدو ويخطط له.

ثم ان هذا التشديد من جانبي، له داعٍ آخر، في كون هذه الحرب العدوانية لا زالت مفتوحة على كل الاحتمالات. واذا كان النصر في هذه الجولة قد تحقق ميدانيا، بفضل أولئك المقاومين الأبطال، فان العدو لن يركن، ولن يهدأ له بال، الا اذا عاود الكرة من جديد، محاولا القصاص لصورته ولشرفه العسكري اللذين تمرغا وتمرمطا في وحل الهزيمة. خاصة اذا نجح سياسيا وديبلوماسيا في خطف هذا الانتصار الميداني عبر استثماره لتداعيات القرار الدولي ـ ولثغراته والتباساته المجحفة ـ على الوضعين اللبناني الداخلي والعربي الرسمي.

في السياسة، والحرب من وسائلها، لا وجود لبديهيات أو مسلمات عقلية يقبل بها الجميع، كل البناء المنطقي يرتكز على مقدمات ومسلمات تَصوغها وتُلونها صراعات المصالح.

واني لأتصور، ان المواطن العربي، بحسه العفوي السليم، وتعاطفه التلقائي مع المقاومة اللبنانية، ينذهل، ويندهش، وقد يعجز عن الفهم، عند سماعه لتحليلات متعالمة صادرة عن خبراء سياسيين واستراتيجيين، يحاولون اقناعه، ان ما يراه مباشرة ليس هو الحقيقة الواقعية. فكل ما يراه ليس الا شخوصا افتراضية في ميدان افتراضي، لحرب أخرى أبطالها وميدانها خارج الصورة.

اذن، فالقضية في النهاية ليست قضيته. أو هي تعنيه فقط من حيث ينبغي ان يكون عدواً لها: اما ضد القومية الفارسية ان كان قوميا عربيا، واما ضد الشيعة ان كان مسلما سنيا أو مسيحيا، واما ضد سورية ان كان لبنانيا وطنيا، واما ضد المقاومة ان كان ديمقراطيا، واما ضد كل انتماء اسلامي ايحابي ان كان حداثيا... وبالجملة، اكثار الأعداء وتنويعهم، لشل امكانية الفهم والاختيار والفعل، ولتعظيم الشعور بالانسحاق والعجز.

والحق أني، كأي مواطن عربي، أندهش لتلك التحليلات «سكيزوفرينية» عندما تكون صادرة عن محللين وسياسيين ومثقفين عرب، وهم يعمقون تأويلاتهم «الباطنية» الى ان يصير «الظاهر» مناقضا بالتمام «للباطن». وبدل ان يكون لدينا جدل ملموس ومنطقي لوحدة الظاهرة، يصير لدينا تحليل «غيبي» لا جدلية ولا منطق فيه، سوى ان كل مؤداه تزوير الواقع الملموس.

في الكلمات التالية، سأحاول بايجاز ايراد بعض من تلك المغالطات التمويهية، معولا على القارئ في ان يستكمل بسطها بالمعطيات والوقائع التي تجمعت لديه خلال أيام الحرب.

المغالطة الأولى: من أشعل الحرب، ومَنْ يتحمل مسؤوليتها؟

حزب الله أم اسرائيل وأمريكا؟

لو كان بوسعي ان أكتب مقالة مطولة بخصوص هذا السؤال، وبكل المغالطات التي علقت به، لاخترت لها العنوان التالي: «لو كان أنف كيلوباترا...» لتغير وجه التاريخ!!

هذه القولة المأثورة تحيلنا على أولئك الذين يفسرون التاريخ، ومنعطفاته الكبرى، بحدث عرضي، أو ثانوي، رفعته دينامية التناقضات العميقة الى السطح. مع أن «باسكال» صاحب هذه القولة الشهيرة، فيلسوف كبير، ورياضي كبير... أراد من مقولته تلك تأكيد دور «الصدفة» في دينامية الواقع.. ومن ثم الانفتاح على «قوننته العشوائية» وتأسيس رياضيات الاحتمالات، أما أصحابنا الذين يحمِّلون مسؤولية الحرب، لحزب الله، بعلة اختطاف وأسر الجنديين الاسرائيليين، فهم لا يتعدون، عقليا، منطق السببية المادية الميكانيكية البدائية، ولا يميزون بالأحرى بين «السبب» و«الذريعة».

لم يكن ينقص اسرائيل «ذريعة» للشروع في حربها العدوانية على لبنان، فان لم تمكنها جلبة الأحداث بذريعة ما، فلقد كان بوسعها ان تفتعل ذرائع مختلفة تركبها لتنفيد مخططها العدواني، كما افتعلت في حربها السابقة على لبنان ذريعة محاولة اغتيال سفيرها بلندن، ثم تبين فيما بعد بأنها كانت حبكة مخابراتية مفبركة من قبلها!

لقد أصبح في حكم المؤكد لدى كل المتتبعين على المستوى العالمي، بعد الذي نشر من وثائق ومعلومات ذات «مصادر موثوقة»، ان الحرب كان مخططاً لها بأشهر من قَبْل، وبشراكة وتكليف وتفويض من قبل الولايات المتحدة.. وأنها كانت قيد التنفيذ في أي وقت قريب مناسب.

وبدون الاتيان بتفاصيل أضحت في متناول الجميع، وبدون التذكير بالطبيعة العدوانية لاسرائيل، وبمخططات الولايات المتحدة للمنطقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير، فان الغاية التي نرومها تقوم على ان تحديد طبيعة الحرب: دفاعية أم هجومية؟ وطنية أم استعمارية أو عدوانية؟ هي المبتدأ في تعيين موقع كل طرف، وفي تحليل الأحداث وتأسيس موقف مبدئي عاقل وصائب منها.. وبالتالي فان أي موقف لا يتسم بهذا الوضوح المبدئي الصارم، هو موقف مشبوه ويخدم مخططات وأهداف العدو.

المغالطة الثانية: انتصار أم هزيمة؟

ما كنا لنطرح هذا السؤال في عِداد المغالطات التمويهية، لولا ان البعض يعمل جاهداً بطرق ملتوية ومشفرة، لسلب هذه الأمة أي انتصار استحقته، مهما كان شأنه، ليبقي على ارادتها في حضيض اليأس والانكسار والهزيمة.

ومما لا جدال فيه، ان لا أحد يزعم، بمن فيهم حزب الله، ان هذا الانتصار قد أنهى الحرب والصراع مع اسرائيل و(الولايات المتحدة) أو أنه وضعها على شفا الهاوية والانهيار.. لكنه بالتأكيد كان انتصاراً ميدانيا، شهد به كل الخبراء العسكريين، بل أقروا بابتكاراته التجديدية في فنون الحروب الشعبية.. وكان انتصاراً سياسيا، بالمقارنة مع ما رسمه العدو من أهداف لحربه على لبنان... وقد يفتح الأبواب لانتصار استراتيجي ان أحسنا عربيا ولبنانيا استثمار مكاسبه في «ما بعد» و«ما بعد».

هنا ينبغي العودة قليلا الى الوراء: في حرب 67، جرى نقاش شبيه بالذي نحن فيه، ولو في الاتجاه المعاكس: هل كانت الحرب، نكسة أم هزيمة؟

ويبدو لي اليوم، بعد كل الذي عشناه ومررنا به، ان الهزيمة الحقيقة لم تكن في تلك الأيام الست التي تحطم فيها الجيش المصري بالضربة القاضية.. بل تمت في الواقع الفعلي لحظة التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد. ومن ثم كان اخراج مصر من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والدفع بالنظام العربي كله الى منزلق الانحدار والتفكك والاستسلام.

من يسترجع اليوم، كل الخطوات التصحيحية الجبارة التي قام بها الزعيم الراحل عبد الناصر من بعد ما سمي بالهزيمة، ومن يسترجع كل ظواهر الصمود التي برزت لدى الأمة العربية، وعلى رأسها نهوض الثورة الفلسطينية بكل قامتها، ورغم كل الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها يسار تلك المرحلة... فانه سيشهد لا محالة بأن الأمة العربية بقيادة جمال عبد الناصر لم تهزم ارادتها، رغم خسارتها للحرب.. وأن الهزيمة الفعلية جاءت بعد ذلك، وبعد ـ ويا للمفارقة ـ انتصار عسكري (رُتب به في عهد عبد الناصر) كان ممكنا ووشيكا في حرب أكتوبر، لولا ان القيادة السياسية الساداتية أجهضته في منتصف الطريق، وأفسدت استثمار ما تجلى وتحقق منه.

«الهزيمة أو الانتصار» يتمان أو يكتملان في النهاية على المستوى السياسي، لا على المستوى القتالي وحسب. والتذكير باختلاف الواقعتين في الحربين المذكورين يدلنا على ذلك.

وهكذا، فان المشروع المضاد للمقاومة ولانتصارها اليوم، ليس سوى الامتداد الطبيعي لنفس النهج الاقليموي الاستسلامي الذي دشنه السادات وبنفس الذرائع والشعارات والتحالفات: كفى من تحميل مصر لوحدها تكاليف القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.. الواقعية السياسية.. والتحالف مع أمريكا.. الانكفاء الوطني لبناء الديمقراطية والتنمية... الخ، والحصيلة في كل هذه المزاعم واضحة للعيان في مصر وفي غيرها!!

لقد منعت المقاومة اللبنانية العدو من تحقيق أهدافه ومشروعه السياسي في المنطقة... لكننا لم نصل بعد الذروة التي نطل منها على نجاح مشروعنا القومي ـ التحرري. وذاك هو الرهان.. رغم كل معاول الهدم التي تتهاوى ضرباتها القوية لتنال من هذا الانتصار الاستثنائي في بنيان عربي هش.. لكن قدرنا.. ان نراهن ونصمد!

المغالطة الثالثة: هل هي حرب أمريكية ـ ايرانية بالوكالة؟

تكاد تكون هذه القضية هي «أم القضايا» في حملات التضليل والتمويه.

لا أذكر أين قرأت لكاتب غربي يقول ما معناه: أنتم العرب تستعملون «لكن» الاستدراكية بطريقة عجيبة، تلغي كل المقدمات التأسيسية التي تكونون قد قبلتم بها واتفقتم عليها. الاستدراك لديكم يأكل كليا ما سبقه من منطلقات واتفاقات.. الـ«نعم» تتحول مباشرة الى الـ«ضد» بعد استدراك خفيف. في هذا النوع من السجال يستحيل على المتحاورين ان يصلوا الى نتيجة نهائية وثابتة.

فلأن حزب الله أقام تحالفا مع ايران (وسورية)، فالحرب اذن حرب أمريكية ـ ايرانية بالوكالة! وتكون لعبة «لكن» كالتالي:

نعم، ان حزب الله مقاومة وطنية لبنانية، ولكنه متحالف مع ايران وسورية، اذن فالحرب، حرب بالوكالة، وحزب الله مجرد ورقة ايرانية في هذه الوكالة!! وهكذا أسقطت تلك الـ«لكن» الهوية الوطنية لحزب الله!

وما نقوله عن «لكن» نقوله أيضا عن «واو» العطف أو أي عطف آخر، ما دامت اللغة تتبع المنطق وليس العكس.. وأستسمح القارئ لهذه «الفذلكة» اللغوية المنطقية... لأنها في غاية الجدية، ما دامت فضائحها، تشكل، ويا للأسف، أهم محاور الصراع السياسي خلال الحرب وبعدها..

لننتبه اذن الى هذا «العطف الزمني» الوارد في هذه المعادلة التي يراد لها ان تكون حجة قاطعة على تبعية حزب الله لايران:

فلأن الحرب قد اندلعت في تزامن مع الصراع الدائر حول ملف ايران النووي، اذن، يستنتج من هذا التزامن، أي من «عطف» الحرب على الملف النووي، ان حزب الله يقاتل بالوكالة، وعلى أرض لبنان، لصالح ايران!!

القبول بهذه الحجة يتضمن سلفاً «التسليم» بأن الذي قرر الحرب وأشعلها هي ايران وحزب الله، وهما معا يتحملان ـ بالتالي ـ كل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية والقانونية! وبهذه المراوغة المنطقية، ينقلب الشك والاتهام الى براءة لصالح اسرائيل وأمريكا!!

لكن، وان سلمنا بهذه الحجة كفرضية، فلكي يكون لهذا «العطف الزمني» بعض المصداقية، كان ينبغي ان تتوفر للقيادة الايرانية ضمانتان أساسيتان:

ـ من جهة، ينبغي لها ان تكون متأكدة يقينا من ان الانتصار في الحرب سيكون حتما لصالح حزب الله. لأن خسارتها ستؤدي بالضرورة الى اضعاف وخنق وحصار ايران.

ـ ومن جهة ثانية، ان يكون هذا الانتصار المحتمل بالمستوى الذي سيردع الهواجس الأمريكية ـ الاسرائيلية تجاه السلاح النووي المحتمل هو الآخر لدى ايران. بحيث لا يعود بمقدورهما ممارسة الضغط الدولي عليها. وبكلمة واحدة، ان يكون هذا الانتصار المحتمل في المستوى الذي يسقط هذا الخلاف الاستراتيجي في توازن القوى بالمنطقة، والحاسم بالنسبة لاسرائيل!

والحال، ألم يكن هذان الاحتمالان في كل المعطيات الملموسة أقرب الى «الغيب» من الفرضيات المعقولة!

لنعد الى جوهر الموضوع:

بدل هذه «الفوبيا» تجاه ايران، والتي ركبت بعض الدول العربية ومشايعيها، علينا ان نفكر عقلانيا في طبيعة التناقضات القائمة بالمنطقة.

ان مقولة «الحرب بالوكالة» التي ورثناها عن زمن الحرب الباردة، مقولة سطحية ومضللة لا في الماضي ولا في الحاضر، ان أغنتنا عن «التحليل الملموس للواقع الملموس» في كل حالة حالة. فلا أظن ان أحداً يجادل على سبيل المثال لا الحصر، ان الثورة التحررية ـ الفيتنامية هي ثورة وطنية أصيلة، رغم تحالفها الايديولوجي والسياسي والمادي مع الاتحاد السوفياتي ومع الصين، في وقتها.

لذلك، كان ينبغي طرح بعض الأسئلة على مكنونات هذا «النفوذ الايراني» الذي يخشاه بعض العرب، والذي يتداولونه بخطاب عدائي، وكأنه يحمل في ذاته «العداوة» بالبداهة.

ومن هذه الأسئلة: هل هذا النفوذ، سياسي أم اقتصادي أم عسكري؟ واذا كان سياسيا، وهو الممكن فقط، فهل سيأخذ شكل وصاية جديدة على لبنان، بضوء أخضر دولي كسابقه، أم هو مجرد تحالف سياسي تتفاوت درجات الندية والاستقلالية فيه مع أطراف عربية بحسب طبيعة كل منها؟ وفي كل الحالات، أية وظيفة يخدم هذا التحالف من زاوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وهل هو نفوذ اقتصادي يطال الثروات العربية أو مجرد تنافس تجاري في زمن العولمة هذا؟ أم هو نفوذ عسكري (...) أو مجرد توازن عسكري مختل (...) ومع حساب التحالفات العسكرية القائمة بين هذه الأنظمة العربية والولايات المتحدة و.. و؟

الشيء الوحيد المؤكد ان مروجي هذه الفوبيا من «النفوذ الايراني» لا يفصحون بالمرة عما يخشونه بالضبط!

أعتقد ان السؤال المفتاح لفهم هذه الفوبيا العربية من ايران يبدأ من التالي: لماذا كانت جل الدول العربية في النظام الرسمي مطمئنة ومتحالفة مع ايران الشاه المتحالف بدوره مع اسرائيل وأمريكا... ولماذا أصابها الذعر بعدما صارت ايران «الثورة الاسلامية»، فتحمست للحرب ضدها، ومولتها لسنوات، وجعلت «عداوتها» في المرتبة الأولى فوق كل التناقضات الأخرى؟! ما الجديد اذن، اذا كانت ايران هي نفسها في الحالتين: الفارسية، الشيعية، المحتلة لجزر عربية، الأقوى اقتصاديا وعسكريا في المنطقة؟

عند المعاينة يظهر ان الجديد المرعب، أمران:

الأول: ان النظام الايراني لم يفقد بعد عنفوانه الايديولوجي ذا المنزع الديني التحرري، رغم ما قد نقوله عن بعض جوانبه المحافظة. قلت «لم يفقد بعد»، فهو كأي نظام خرج من أحشاء ثورة شعبية عارمة، يمر حتما من التناقض بين «براغماتية الدولة» و«ايديولوجية الثورة»... هذا الجانب الايديولوجي الديني التحرري الذي لا زال يفعل بقوة في دينامية النظام وتشكله، هو الذي يرعب الأنظمة العربية القائمة على ايديولوجية دينية متأخرة وجامدة.

الثاني: في مخاض هذا العنفوان الايديولوجي، لا زالت القضية الفلسطينية تحافظ على نفس المكانة العقيدية التي نشأت عليها الثورة.

ولأن القضية الفلسطينية هي بؤرة الصراع في المنطقة، عربيا وأمريكيا واسرائيليا، فان دخول ايران في الصراع من هذه البوابة، وبحجمها الكبير والقوي، يخربط كل التوازنات التي أقامها النظام العربي الرسمي، مع أمريكا، وحاول بناء استقراره عليها..

اذا صح هذا التصور، فهل من المصلحة القومية ان نعادي ايران؟

أبداً، فالعكس هو الصحيح... بل ان الأنظمة العربية نفسها ستكون مضطرة في دينامية التوازنات الجارية، ان تطور لمصلحتها، أوضاعها الداخلية وشرعيتها الايديولوجية، ان هي أرادت الاستمرار....

لكن، رب معترض يقول: وماذا عن الدور الايراني في العراق المتواطئ مع الاحتلال الأمريكي؟ في جواب مختصر، لا بد من التنبه لثلاث ملاحظات: أولا، ان التحالف لا يعني في الأغلب التطابق في كل القضايا، ولذلك هناك ضرورة لترتيب الأولويات. ثانيا التواطؤ في العراق هش وتناقضي وقابل للانكسار في أية لحظة. ثالثا هناك مسؤولية كبيرة تتحملها النخبة الشيعية الحاكمة العراقية بوعيها المتخلف، والذي لا يقارن مع وعي قيادة حزب الله.

لم نتطرق لحالة سورية في هذا المجال، لأنه اذا كنا في الحالة الايرانية أمام فوبيا، فاننا في الحالة الأخرى أمام جذبة هستيرية، سرعان ما سيستفيق منها المريض ليرى بوعي صالح المصالح المشتركة المتينة التي لا يمكن اغفالها بالمرة...

المغالطة الرابعة: هل المقاومة تُناقض بناء الدولة القوية الديمقراطية؟

ربما كان موضوع العلاقة بين الحفاظ على المقاومة وبناء الدولة القوية الديمقراطية، الاشكال الوحيد الموضوعي في كل السجال السياسي الدائر، شرط ان نجرده من بقايا الهواجس الطائفية ومن التوظيفات السياسوية والديماغوجية.

فالمقاومة، بقامتها الحالية، وباللون الخاص التي هي عليه، كانت الوليد الشرعي لتركيبة المجتمع اللبناني، ولسيرورة تطوره في ظروف ذاتية حالكة وكسيحة مرَّ منها الكيان اللبناني دولة وشعباً...

وبدحرها للاحتلال الاسرائيلي، وبتحريرها للجنوب، كسبت المقاومة شرعية وطنية نالت بفضلها تأييد واحتضان كل الوطن. فصارت خلال مسارها النضالي القوة الجاذبة والمنمية لميولات الوحدة المجتمعية، بعد التشظي الذي عانى منه الكيان اللبناني خلال الحرب الأهلية. لم تكن المقاومة اذن تمرداً على الدولة ولا كانت نقيضا لها، بل هي جزء منها وبانية لها. لذلك، فان التغاضي عن هذه الحقيقة التاريخية، والقفز فوق هذه السيرورة الموضوعية، لا يمكنه الا ان يؤدي الى استصدار أحكام وتصورات في غير محلها، تقود في النهاية الى افتعال أزمة مجتمعية غير قابلة للحل.

لو أمعنا النظر عميقاً في العوائق الفعلية الكابحة، التي جعلت الاشكال يظهر وكأنه تناقض بين الدولة والمقاومة، لوجدنا ان العائق الفعلي ليس المقاومة، بل النظام السياسي الطائفي الذي يكبح توليد علاقة سلسة وانسيابية وسوية بين الدولة والمقاومة. فالتناقض الحق، هو ذاك التناقض الخفي، بين الفعل الوطني التوحيدي للمقاومة، والفعل التجزيئي للنظام السياسي الطائفي، الماسك أيضا برقاب الدولة والمضعف لها في نفس الآن.

والحال، ليس أمام اللبنانيين في هذا الواقع المعقد، سوى الحوار الجماعي للوصول الى استراتيجية دفاعية موحدَّة، تدمج فضائل المقاومة التي أعطت البرهان القاطع على فعاليتها في ردع أي عدوان اسرائيلي محتمل، مع تعزيز قدرات الجيش الوطني وجهوزيته التسليحية خاصة في القطاعات التي لا تستطيع المقاومة تغطيتها في مجالات التسلح الجوي والبحري... الخ.

ان الاتفاق على استراتيجية دفاعية موحدَّة، ليس الا جانب في بناء الدولة القوية الديمقراطية. والحق، ان هذا المطمح الذي آن أوانه بعد كل الحروب والتجارب التي عاشها لبنان، لن يصير قريب المنال الا اذا شرعت النخبة السياسية اللبنانية جديا في الخروج من شرنقة النظام الطائفي نحو مجتمع المواطنة ودولته الوطنية.

فالحديث عن التطبيق الصارم لاتفاقية الطائف، التي كثر الجهر بها، بعد ان تجرجر تطبيقها عنوة بتواطؤ بين النخبة نفسها، ينبغي ان ينصب على هذه القضية المسكوت عنها بالذات، لا على نص يطالب بحل المليشيات، والذي لم يكن أصلا على مقاس المقاومة الوطنية. ذاك هو معيار الجرأة السياسية والارادة الحقة في الاصلاح وفي اعتاق لبنان والخروج به من الدوران الدائم في حلقات مفرغة.

وفي هذا الأفق، فان المجتمع اللبناني اليوم، رغم كل الحدة الظاهرة في سجالات نخبته السياسية، ينضح بحزمة من الظواهر المساعدة، ومنها:

اولا، ان مآسي وآلام وعبثية الحرب الأهلية ماثلة وحاضرة بقوة في الوعي والضمير الجمعيين... فلا أحد، ولا أي فصيل يرغب، أو يستطيع ان يجر المجتمع الى تكرار فواجع الماضي.

ثانيا، ان التوزيع السياسي لخريطة التحالفات والتجمعات والتيارات الحزبية، هو غير التقسيم العمودي الطائفي، كالذي كان عليه والى حد كبير في الماضي. وهذا يؤشر الى تراجع نسبي في الهواجس الطائفية، والى تقدم مقابل في الوعي الوطني العام. ولا بد هنا من التنويه بالدور المتميز الذي يلعبه حزب الجنرال عون (وهو يمثل الأكثرية المسيحية) بجانب المقاومة وفي تأمين الوحدة الوطنية.

ثالثا، ان تجربة الحرب الأخيرة نفسها، قد عمقت من وحدة المجتمع القاعدية، ان صح التعبير، وخلقت أجواءً تضامنية مناسبة لتشكل وتوسع مجتمعا مدنيا أكثر تحرراً من العصبية الطائفية.

وقد أجازف بالقول، ان خلافات النخبة السياسية ذات الترسبات الطائفية، قد أضحت متخلفة عن التطورات الحاصلة في الوعي الجمعي.

وخلاصة القول، ان عالجت النخبة السياسية بجدية، ومثابرة، وشفافية، المعضلة الطائفية، فانها آنذاك لن تجد تناقضا بين استمرار المقاومة وبناء الدولة القوية الديمقراطية. ولن تجد بالأحرى تناقضا تناحريا بين لبنان الوطن المستقل، ولبنان العروبة المندمج بفعالية في قضايا أمته التحررية.

* كاتب من المغرب

كيف يمكن أن يخون الخائنون؟!

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ بعض الشعراء قالوا في اوطانهم شعرا لم تطفئ السنوات دلالاته العظيمة بل ظل حيا نردده حتى مع انفسنا. ورغم ان حديثي هذا ليس عن الشعر بل عن المحنة العربية الواحدة في لبنان وفلسطين والعراق ومع هذا اذكر ان بدر شاكر السياب قالها في يوم بعيد بتساؤل من الضمير: (كيف يمكن ان يخون الخائنون؟!) او (ايخون انسان بلاده؟!).

وها انا اردد ما قاله، ولست وحدي من يفعل هذا ولكن المحنة العربية هي التي تجعل اغلبنا يرددون مقولات الشعراء اذ هي تمتلك عبقرية التركيز والاختصار.

ان الانسان الشريف والمواطن الحقيقي هو الذي لا يمكن شراء موقفه مهما كان الثمن، ولا يرتضي ان تكون مواقفه من الذي يجري مسيّرة بردود الافعال، والثأر الشخصي حتى لو وصل بصاحبه الى حد الخيانة بل والخيانة الكبرى.

كل ما بدأت به مقالتي هذه يقودني الى القول بأنني توقفت اخيرا امام تصريحات الشخصية الوطنية الملتهبة حماسا وصدقا النائب السابق نجاح واكيم التي ادلى بها لمحطة تلفزة «المنار»، وهي تصريحات مخيفة اذ انها تدلل بأن حدود الانتقام لدى بعض السياسيين من خصومهم من الممكن ان تبلغ درجات لا احد يتوقعها ابدا، وقدم لنا الاستاذ واكيم نموذجاً من هؤلاء الذين يحول انتقامهم من الخصوم السياسيين الى الانتقام من الوطن، وذكر بأن وفدا ضم سياسيين لبنانيين سماهم بالاسماء ذهب الى السفارة الفرنسية بلبنان ليطلب من الحكومة الفرنسية عدم التدخل لوقف القصف الاسرائيلي للبنان ظنا من هؤلاء بان الصهاينة قادرون على تدمير الجنوب اللبناني والضاحية الجنوبية والقضاء على المقاومة الوطنية ودفنها تحت الانقاض وبذا تطبق اسرائيل القرار 1559 القاضي بنزع سلاح حزب الله.

ان سياسيا وطنيا بحجم نجاح واكيم الذي يمتلك شجاعة يفتقدها غيره عندما يكشف هذا الامر ولا اقول السر فانه يكشف عن فضيحة اخلاقية تتجاوز الخيانة الى ما هو اكبر منها وامضّ واعظم:

لقد اصبح اعضاء هذا الوفد الزائر لسفارة فرنسا في وضع لا احد يحسدهم عليه او ينافسهم فيه.

والمواطن العربي يتأثر بما يراه في عصر الصورة هذا المواطن الذي يجاوز الخلافات والانتماءات. بما فيها الديني والطائفي الى ما هو وطني وانساني وهو القاسم المشترك بين الشرفاء والخيرين، ولذا اجتمعت كلمته تأييدا للمقاومة سواء كانت في لبنان وطليعتها حزب الله الذي من المؤكد جدا اننا لا نلتقي معه في التفاصيل ولكننا نلتقي معه في المحصلة الاخيرة، بين ما وعد به وما انجز، وكان صادقا لم يدع ولم يموه.

والمواطن العربي مع المقاومة العربية ـ الفلسطينية، ومع الديمقراطية الفلسطينية التي جاءت بحكومة وبرلمان ضمن روحية التداول واريحية الفلسطيني في قبول النتائج رغم ان كثيرين منا ليسوا مع افكار حركة حماس، ولكن الاحتلال الصهيوني ومحركيه في امريكا وبريطانيا ودول اخرى لم تعجبهم هذه الديمقراطية لانها ليست على مقاسهم وها هم اعضاء اساسيون في الحكومة بمن فيهم نائب رئيس الوزراء وبرلمانيون بمن فيهم رئيس البرلمان وقد خطفوا من قبل الجيش الصهيوني، وفوق هذا يريد محاكمتهم! اي عالم هذا يمنح القتلة والمحتلين كل الدعم العسكري والسياسي ولم يحتج احد على كل هذا؟ ولم يتحدث احد عن حقوق الانسان وطائرات الصهاينة حولت قطاع غزة الى ملعب لها تجرب فيه بطولاتها الفارغة التي ثبت في جنوب لبنان انها كما يقول اخوتنا المصريون (فشنك) بعد ان تعلموا الدرس على يد مقاتلي حزب الله!

ووسط هذا كله هناك من باع ضميره للصهاينة وصار يرشدهم ويضع دهانا لا يرى على سيارات معينة لتقصف!

وفي العراق تحول الخونة الى حاكمين، وباعة الوطن الى وزراء وبرلمانيين وسفراء، ومن يقاومهم ويقتص منهم ارهابيا. هكذا يقولونها بلا حياء ولا تردد رغم ان الوطن يذبح ويدمر ويتشرذم ويتقزم وهو العملاق!

كيف يمكن ان يخون الخائنون؟

انهم يخونون لأنهم ضعاف وصغار ودمهم فاسد لا تنفع معه تنقية. ورغم كل ما هم فيه من وضع يظنونه الأمثل فانهم منبوذون مرفوضون ووجوههم تقرأ فيها سطور العار.

يواصل السياب القول عن خونة الاوطان:

(أيخون انسان بلاده؟
ان خان معنى ان يكون
فكيف يمكن ان يكون؟)

وجوابنا ان هذا الخائن يكون صفرا، لا شيء، وان الاقدام ستتجاوزه وهو مردوم تحت وقعها.

ختاماً لا بد من تحية للسياسي الفارس نجاح واكيم وللعلم فقط نذكر انه من عائلة لبنانية مسيحية وليعذرني اخي نجاح على هذا.

* روائي من العراق يقيم في تونس

ليبيا الغد وعملية التحديث وصراع مراكز القوى

محمود محمد الناكوع*

■ لم يعد خافيا ان السيد سيف الاسلام القذافي اصبح لاعبا رئيسيا في الحياة السياسية في ليبيا وربما سيكون الرئيس الثاني لليبيا خلفا لوالده الذي اطاح بالنظام الملكي عام 1969، وأوجد نظاما بديلا تحت عناوين: الجمهورية، ثم الجماهيرية، واستطاع ان يستمر على قمة السلطة طوال سبعة وثلاثين عاما، وسوف يستمر ما دام فيه عرق ينبض بالحياة.

يجب الا ننسى ان جل النظم العربية السياسية تمثل ظاهرة (حكم العائلات) وحتى التي اختارت اثر انقلاب عسكري اسم (الجمهورية) حولتها الى جمهورية وراثية. وكل التطورات السياسية الجارية في ليبيا منذ تسوية قضية لوكربي الى التخلي عن مشروع الاسلحة النووية الى اعادة العلاقات الليبية ـ البريطانية، ثم اعادة العلاقات الليبية ـ الامريكية، كانت تتم بمشاركة عملية مهمة من جانب سيف الاسلام، وقد عبر في حديثه يوم 20 اب (اغسطس) 2006 ان دوره الحقيقي بدأ بمبادرة منه لفك الحصار عن ليبيا عندما فتح قنوات الحوار مع الغرب اي مع لندن وواشنطن، واعتبر تلك المبادرة هي مفتاح الشرعية لما جاء بعدها من مبادرات في مجالات عدة منها ملف حقوق الانسان، والانفتاح على عناصر ومجموعات من المعارضة في خارج البلاد (ومن اهمهم مجموعة الاخوان) وهو انفتاح وتواصل في عمومه ايجابي وان كانت نتائجه محدودة، ومنها عملية الافراج عن سجناء الاخوان، وتسهيلات الدخول الى ليبيا والخروج منها في اجواء مريحة.

وذهب سيف الاسلام الى ان تصريحاته ووعوده التي اطلقها يوم 20 اب (اغسطس) 2006 تقع في اطار مبادراته الشخصية، واضاف بانه لم ينجز ما انجز لوحده بل بفضل فريق من الليبيين يعملون معه.

ومن دلائل استعداده لدوره السياسي المقبل انه بدأ منذ عدة سنوات يبني منظومة من الكوادر المتخصصة بفضل الغطاء المالي للجمعية الخيرية التي يرأسها والتي اصبحت مؤسسة تنموية اكبر حجما وتأثيرا، ومن تلك الكوادر البعثات التعليمية والتي يختار لها الطلاب الأكثر تفوقا في دراستهم، ويتم ارسالهم الى الدول الأوروبية الغربية، وربما الولايات المتحدة في المستقبل، كذلك بدأ في بناء شبكة من المؤسسات الاعلامية في داخل البلاد سيتوجها باطلاق فضائية تعكس سياساته واحلامه ونوع الاعلام الذي سيلون ليبيا الغد.

هذه المعطيات تعتبر مؤشرات كافية عن ملامح المرحلة السياسية المقبلة والتي ربما تستغرق بضع سنوات حتى تنضج وتصبح اكثر وضوحا اذا لم تحدث مفاجآت تختصر السنوات الى شهور او الى القليل من السنوات. ومن الملاحظ ان المهندس سيف الاسلام قد اطلق مجموعة من التصورات والوعود تعبر في عمومها عن نبض المواطن الليبي وتتلاقى مع كثير من تصورات ومنطلقات المعارضة، لقد تبنى ضرورة وجود دستور، ومرجعية، وصحافة جيدة، كما تبنى مشروعات لمعالجة البنية الأساسية. وهو في كل ذلك ينطلق من ثقافة ورؤية ليبيرالية متأثرا الى حد بعيد بدراسته في المعاهد والجامعات الغربية وبحواراته مع عدد من اهل الاختصاص في اوروبا التي يتردد على عواصمها ويلاحظ قدراتها التنظيمية والاقتصادية والاعلامية، وهذا الاتجاه الليبرالي ـ وهو غير واضح المعالم حتى الآن ـ يبدو هو الخيار الذي يريده لليبيا الغد مع من حوله من الخبرات الليبية، ومع الكوادر التي يجري اعدادها. بهذه التصورات هو يطرح امام الشعب الليبي افكارا مغرية وجذابة مع التأكيد على القطيعة مع الماضي، والاتجاه نحو تحديث البلاد بدفع ومساعدة بريطانية / امريكية.

وقد لاحظنا منذ اكثر من سنتين تدفق الوفود البريطانية والأمريكية على طرابلس، وهي وفود سياسية، واقتصادية، مع زيارات لشخصيات متخصصة في الفكر التنظيري كان آخرها، صاحب كتاب (الطريق الثالث) وهو المفكر البريطاني: انثوني جيدن... هذه الوفود، وتلك الشخصيات كانت تقوم بدور ترشيدي لاقناع العقيد القذافي ان يغير من بعض افكاره السياسية اذا اراد ان يلعب دورا ما، وكان سيف الاسلام احدى القنوات المشجعة والوسيطة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تمهد لاخراج ليبيا من عزلتها الماضية الى مرحلة الانفتاح على الغرب والاستفادة من قدراته وامكاناته في الاستثمار والتدريب وربما بعض المفاهيم والأطر السياسية، ومن يقرأ مقالة انثوني جيدن المنشورة بمجلة «نيوستيسمان» البريطانية تاريخ 28 اب (اغسطس) 2006 والتي نشرت مترجمة على موقع اخبار ليبيا، يجد بوضوح التعبير عن محاولات الاحتواء والدفع نحو تحديث ليبيا عبر عملية اقناع هادئة وربما طويلة المدى، وهي عملية ستمر عبر صراع قوي بين فكر وممارسة استمرا لأكثر من ثلاثة عقود، وبين افكار جديدة يتبناها سيف الاسلام ومن حوله لرسم ملامح ليبيا الغد، وهي ملامح ليبرالية، تبشر بها نخبة ليبرالية اغلبها من منتجات الجامعات الامريكية والبريطانية، وتجد دعما من قطاع واسع من الشباب الحديث المتأثر بثقافة العولمة وما تعكسه من بريق خادع في اغلب الأحيان... كما انها تجد دعما امريكيا / بريطانيا من الخارج.

المرحلة المقبلة من تاريخ ليبيا السياسي اذن ستكون مليئة بالأحداث والتطورات والصراعات ومن الصعب جدا التكهن بمسارات ومآلات تلك التطورات. والذي دفعني الى مواصلة الكتابة عن مبادرات ومشروعات سيف الاسلام هو اهمية المسألة من الناحية النظرية والعملية، ومن ناحية الوعي باستشراف المستقبل والاستعداد للتعامل معه بالمواقف المناسبة وخاصة من الشبان والشابات في داخل البلاد وهم الذين يعنيهم الأمر اكثر من الأجيال التي تقترب من الشيخوخة ومنهم جيلي وجيل العقيد معمر القذافي ورفاقه.

ان مسألة الدستور ستكون هي جوهر اي تطور مستقبلي، وهي مسألة تتطلب قدرة على النظر نحو المستقبل القريب والبعيد.

ان ما كتب ونشر حتى الآن حول المراجعات والتطورات والصراعات ليس كافيا، والمسألة تحتاج الى المزيد من النظر والبحث والاتصال بما يجري ومعرفة ما يجري من الأمور المهمة لكل ليبي وليبية في داخل الوطن وخارجه.

سيف الاسلام فتح الطريق باطلاق المزيد من النيران على المفسدين والعصابات التي تكونت وتغولت في مناخ ملوث وفي ظل سلطة الشعب واللجان الثورية والشعبية ومؤتمراتها الأساسية، وعلى مرأى ومسمع من جميع القيادات الفعلية الحاكمة في ليبيا لأكثر من ثلاثة عقود.

بعض المراقبين، وبعض المحللين اعتبروا ما قاله سيف الاسلام هو بالاتفاق الكامل مع والده، وهو ليس سوى لعبة لإلهاء الليبيين، وهو في احسن الأحوال كلام وخطاب للخارج، وخاصة الولايات المتحدة. ويبدو لي ان ما حدث وما سيحدث في المستقبل القريب لم يكن مجرد مناورة سياسية بمناسبة الذكرى السنوية للثورة، ولكنها بدايات تغيير فعلي بطيء الحركة لأن تركة الماضي تركة ثقيلة بلجانها وفسادها واخطبوط شبكات المافيات المتعددة الولاءات.

بعض ما نتمناه ان تبنى عملية التحديث ـ بمن سيقودها ـ على اسس تبدأ بوضع دستور للبلاد باسلوب ترضاه وتقبله اغلبية الشعب الليبي، وباختيارها الحر وعلى مسمع ومرأى من العالم ومنظماته المعنية، وان تكون خطوة الدستور هي البداية الصحيحة لدولة القانون، واخيرا ليس المهم من سيحكم ليبيا، بل المهم كيف يحكمها، ويبسط العدل في ربوعها، وينتقل بها من حال الفساد والتخلف والفوضى، الى حال الشفافية والحداثة الايجابية، والاستقرار والرفاه الاقتصادي وادارة شؤونها بمؤسسات تديرها عقول ليبية مهنية وأمينة، وبلادنا ورغم كل الفساد الذي حل بها ما تزال تختزن قدرات بشرية نظيفة ومؤهلة لاحداث التغيير الايجابي اذا وجدت فرصتها للعمل والبناء.

* كاتب من ليبيا